

في فصول في العربية لان المراد في معنى العامل
والمعول في البحث في الرابع من العوامل وان كانت معتوية
بخلاف الخامس فان البحث فيه في التعريف والتكرير والثاني
والتذكير وغيرها فانها ريمها في الفرق وليست مقصودة
في هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق
بين في هذا الفن وبين المقصودة في هذا الفن والفرق
بين المقصودة في هذا الفن مقدم على الفن فلهذا قدم الراي
على الخامس فافرا والصفات في الابواب بناء على ما ذكر
في الطبوطه لكن لا بد من ان ذكر وجه الحصر في ابواب
في الحنفة بان يقال التحوث عنه في هذا الكتاب يجمع في ان
يكون موقوفا عليه لمباحث كونه اوله فالاول هو

لاول

لاول وان كان الثاني فلا يخارج اما ان يكون البحث
فيه في جهة العملية او لان لاول فالبحث في ان
يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
فالاول هو الثاني والثاني هو الثالث والثالث
هو الثاني والرابع فان كان الثاني وهو ان يكون
البحث في جهة العملية فهو الخامس فان قيل لا
يلزم في عدم كون البحث في جهة ان يكون هو
الخامس فلم لا يجوز ان يكون شئا اخر قلنا هذا السؤال
عام في كل حصر جعلي لا عقلي لكن يندفع بعض اذ لم
يكن البحث في جهة العملية فهو الخامس بالتحقير
لا بالفعل لان العقل يجوز ان يكون شئا اخر غير الخامس
تمت الكتاب سمع

تمت الكتاب سمع